التراث العالمي كمدخل للتسامح وقبول الآخر

أ. د. أمير إبراهيم القرشي *

فرض مصطلح التسامح وقبول الآخر نفسه في الفترة الأخيرة في الخطاب السياسي، وفي وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعى، وانعكس هذا بدوره على مجال التربية باعتبارها الأداة التي يستخدمها المجتمع في تشكيل عقل ووجدان أفراده؛ خاصة وقد وجد العرب والمسلمون أنفسهم عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في موقف الدفاع ليعلنوا عن تبنِّيهم لقيم التسامح وقبول الآخر، هذا على الرغم من أن الحضارة العربية الإسلامية حرصت على التسامح وقبول الآخر، وسمحت لغير العرب والمسلمين العيش في رحابها، وهيَّأت لهم الفرص للترقِّي والإبداع وتولِّي مناصب عليا في الإدارة؛ تأكيدًا لمبدأ أخوَّة الجنس البشري، الذي رسخه الرسول عليه الصلاة والسلام الذي جمع بين بلال الحبشي وصُهَيْب الرومي وسَلْمان الفارسي، كمثال واضح للبشرية على تسامح الإسلام وإرساء قيَم المواطنة، وأن الناس سواسية وأنه لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى والعمل والإسهام في تقدم وتنمية المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التسامح ظهر في أوروبا، أواخر العصور الوسطى وبداية عصر النهضة بسبب الصراع بين الكنيسة وبين الذين خرجوا عليها وشقوا عصا الطاعة؛ مما دفع الكنيسة إلى رفع شعار التسامح لحل تلك المشكلات، وفي بداية التسعينيَّات من القرن العشرين صار الشعار متصدرًا للمشهد العالمي؛ خاصة بعد طرح مفهوم "صِدَام الحضارات" الذي ورد في كتاب "صمويل هنتنجون" الذي طرح تصور أن الحرب العالمية القادمة ستكون حربًا بين الحضارات، كما روَّج المؤرخ اليهودي "برنارد لويس" لفكرة مغلوطة يدَّعي فيها عدوانية المسلمين على مدى التاريخ ضد الغرب، ويؤكد أن الخطر المُحدق بالحضارة الغربية عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، هو الخطر الإسلامي.

* أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية – جامعة حلوان.

وعندما استشعر العالم خطورة تلك الأفكار التي أثارت مشاعر الغضب والاستياء لدى العديد من الشعوب، وبأن هذه الأفكار تتناقض مع فكرة التسامح والتعاون العالمي، سارَع بعض العقلاء بطرح مفهوم "حوار الحضارات" بدلًا من صدامها.

وتمشيًا مع هذا النهج العقلاني تبنَّت منظمة اليونسكو ثقافة التسامح وقبول الآخر، وحرصت على تذكير دول العالم بما حدث من دمارٍ شامل نتيجة الحرب العالمية الثانية؛ لذا فقد رفعت شعار "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام ووضعته كديباجة للنص التأسيسي للمنظمة، وتم حفر الشعار في مدخل المنظمة في مدينة (باريس) وكتابته بعشر لغات.

فبناء السلام والقضاء على الفقر والجهل والمرض وتحقيق التنمية المستدامة وإقامة الحوار بين الثقافات، لن يتم إلا في وجود اتساق وتوازن فكري لدى البشر، وهو ما يمثل الطريق الفعال لسد الذرائع التي يتذرع بها مَنْ يخططون لتقويض الأمن والسلم العالمي.

وقد اتخذت منظمة اليونسكو خطوات فعالة لترسيخ قيمة التسامح؛ حيث قامت بإعلان مبادئ بشأن التسامح صادر ومُوقَّع من الدول الأعضاء في اليونسكو بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٩٥م، وقد عبَّرت في ديباجة إعلان المبادئ عن قلقها من ازدياد أعمال التعصب والعنف والإرهاب، وكراهية الأجانب، والنزعات القومية العدائية والعنصرية، والاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الأقليات القومية والدينية والإثنية.

لذا؛ فقد جاء في المادة الأولى من هذا الإعلان تعريف معنى التسامح بأنه:

"احترام وقبول وتقدير التنوع الغني لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير والتصرفات الإنسانية لدينا، ويتعزز التسامح من خلال المعرفة والانفتاح والتواصُل وحرية الفكر والضمير والمُعتقَد، والتسامح هو الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبًا أخلاقيًا فحسب، وإنما هو ضرورة سياسة وقانونية أيضًا، وإن التسامح هو الفضيلة التي تسمح بإرساء السلام، وفي استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام".

كما أكد الإعلان أن التسامح لا يعني الإذعان أو التنازل أو التساهُل، فالتسامح قبل كل شيء هو موقف فاعل ينشأ عن الإقرار بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للآخرين.

وقد أكدت المادة الرابعة التي تختص بدور التربية في تعميق قيم التسامح، ما نصَّهُ:

"التربية هي الوسيلة الأكثر فاعلية لمنع التعصب، والخطوة الأولى في التربية هي تعليم الناس الحقوق والحريات المشتركة بينهم لكي يحترموها وتنمية عزمهم على حماية حقوق وحريات الآخرين، ويجب اعتبار التربية من أجل التسامح ضرورة مُلحَّة؛ ولهذا السبب من الضروري التشجيع على اعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح، والتعهد بدعم وتنفيذ برامج للبحوث الاجتماعية وللتربية من أجل التسامح وحقوق الإنسان واللاعنف، وهذا يعني إيلاء اهتمام خاص بتحسين إعداد المعلم والمناهج الدراسية ومضامين الكتب المدرسية والدروس وغيرها من المواد التعليمية، بما في ذلك تكنولوچيا التعليم، وذلك من أجل تنشئة مواطنين عَطُوفين ومسئولين ومنفتحين على الثقافات الأخرى...".

كما نصَّ إعلان المبادئ على تخصيص يوم ١٦ نوفمبر من كل عام اليومَ العالميَّ للتسامح؛ بهدف نشر التوعية بين الناس وتجديد الدعم كل عام لفكرة التسامح ونبذ التعصب والعنف.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ضوء ما ورد في مبادئ إعلان التسامح الصادر عن منظمة اليونسكو، هو: كيف نوظف التراث الثقافي العالمي، وما يتطلبه من انفتاحٍ على ثقافات الآخرين واحترام هذا التنوع والاختلاف كمدخل لتنمية قيَم التسامح وقبول الآخر؟

وقد أجابت منظمة اليونسكو عن جزءٍ من هذا السؤال عندما تبنَّت قضية التأكيد على احترام التنوع الثقافي كعاملٍ أساسٍ في عملية التنمية، وأكدت أن الاحتفال بالتنوع الثقافي هو فرصة لا نظير لها للتبادل والابتكار والإبداع، وإنه اعتراف بأن ثراء الثقافات هو الطاقة التي ترسِّخ الإنسانية، وهو مكسب كبير في السعي لتحقيق السلام والتنمية، فتعزيزه جزءٌ لا يتجزَّأ من تعزيز احترام حقوق الإنسان، كما دعت السيدة (إيرينا بوكوڤا) المديرة العامة السابقة لمنظمة اليونسكو، جميعَ الدول الأعضاء إلى الاحتفال باليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية في ٢١ مايو من كل عام، حيث تم اعتماد إعلان اليونسكو للتنوع الثقافي عام ٢٠٠١م ليكون بمثابة سلاح سلمي ضد نزعة الانكفاء على الذات والانغلاق واستبعاد الآخر، التي تدفع الإنسانية إلى إنكار ذاتها من خلال إهمال ما تنطوي عليه من ثروات.

ونتيجةً لهذا التوجه فقد ظهرت مفاهيم تربوية عديدة تحث على السلام والتسامح وقبول الآخر، مثل: التربية من أجل السلام، والتربية من أجل التفاهم العالمي، والمُواطَنة الدولية، والتعاطف، والتنوع الثقافي والحضاري، والتربية التراثية، والتراث من أجل السلام... وغيرها من المفاهيم التي تبنَّاها رجال التربية كُلٌّ في تخصصه، وأُجري كَمٌّ هائلٌ من البحوث والدراسات،

وطُبعت آلاف الكتب التي أصَّلت لهذه المفاهيم والأفكار التي تدعو للسلام والحوار والتسامح واحترام التنوع الثقافي.

ويُقصد بالتراث الثقافي وفقًا لما جاء في إعلان اليونسكو في نوفمبر ١٩٧٢م "الآثار التي تضم الأعمال المعمارية، والنحت والتصوير على المباني والنقوش، والمواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية".

وقد أكدت الاتفاقية أن ممتلكات التراث الثقافي تمثل أهمية استثنائية تُوجِب حمايتها باعتبارها عنصرًا من التراث العالمي للبشرية يجب الحفاظ عليه، كما أكدت تعهد الدول الأطراف على تقديم المساعدات للعمل على حفظ وصيانة التراث الثقافي، إذا طلبت ذلك الدولة التي يقع فيها هذا التراث، ويتم ذلك من خلال صندوق التراث العالمي، والمِنَح المقدمة من بعض الدول.

وعلى ذلك فإن التربية التراثية والحفاظ على التراث الثقافي العالمي من العوامل المساعدة التي تعزز قيم التسامح وقبول الآخر، فعندما تسعى دول وشعوب العالم إلى التعاون في الحفاظ على التراث الثقافي العالمي في كل دول العالم كإرْثٍ مشتركٍ صنعه البشر، بصرف النظر عن الديانة واللغة والعِرْق واللون، فإن ذلك المسلك سوف يعزز فرص التسامح وقبول الآخر، حيث يتم النظر إلى القضية من منظور المواطن العالمي الذي يسعى لخير جميع البشر، وهو ما تنفذه الآن منظمة اليونسكو؛ حيث قامت بوضع معايير محددة يتم بمقتضاها الموافقة على ضم بعض الأماكن والمواقع والآثار إلى قائمة التراث العالمي؛ لضمان الحفاظ على تلك المواقع من التدمير والعبث من خلال الدعم الفني والمادي، باعتبارها تراثًا يهم البشرية جميعًا.

وقد نجحت مصر في ضم خمسة أماكن ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي، وهي:

القاهرة الإسلامية، والأقصُر، وأبو سمبل، وآثار النوبة، وسانت كاترين، والأهرام ومنطقة سَقَّارة، ونجحت في ضم مكان واحد فقط كتراث طبيعي عالمي وهو وادي الحيتان بمنطقة الفيوم، ونحن في انتظار ضم مزيد من الأماكن الأثرية والتراثية في مصر إلى قائمة التراث العالمي؛ للترويج لتلك الأماكن باعتبارها إرثًا ثقافيًا عالميًا، لتأخذ مكانها على خريطة السياحة العالمية.

وقد كانت لمصر تجربة رائدة تجسد فكرة كيف يمكن للتراث الإنساني أن يصبح جسرًا للتسامح والتعاون بين شعوب العالم؛ حيث وجهت مصر نداء إلى جميع دول العالم وإلى منظمة اليونسكو للتعاون معها ومساعدتها في إنقاذ آثار النوبة التي تعرضت للخطر والغمر بمياه نهر النيل عقب بناء السد العالي وتكوُّن بحيرة ناصر، وقد كانت عملية الإنقاذ ملحمة جسدت قيم

التعاون الدولى من هؤلاء الذين يقدرون التراث الإنساني حق قدره؛ وبالتالي فقد أصبحت آثار النوبة بعد إنقاذها ملكًا للإنسانية عامة، بقدر ما هي ملك لمصر، ولعل التعبير الذي ورد على لسان مدير هيئة اليونسكو آنذاك "ر. ماهو" في الاحتفالات بإتمام نقل معبدَيْ "أبو سمبل" في سبتمبر ١٩٦٨م يجسد تلك المعاني حيث قال: "إن المدنيات أشبه شيء بواحات صغيرة في تاريخ البربرية الطويل الذي يتكون منه عمر الإنسانية".

وقد خضع معبد "أبو سمبل" لعملية هندسية معقدة ليتم نقله بالكامل من مكانه، في عملية لا تقل إعجازًا عن إنشاء المعبد ذاته في عهد الملك رمسيس الثاني، وهو المعبد الذي عبَّر العلَّامة الفرنسي شامـپليون بإعجابه الشديد عند رؤيته حيث قال: "إننا أقزام أمام هؤلاء العمالقة".

لذلك يعد مشروع نقل معبد "أبو سمبل" وإنقاذ آثار النوبة من الغرق، نموذجًا حيًا لكيف يكون التراث الثقافي العالمي مدخلًا لتعميق قيَم التسامح والتعاون وقبول الآخر.

التراث العالمي ودوره في تعميق قيم التسامح وقبول الآخر

يتلخص هذا الدور في النقاط التالية:

١- إن التعليم هو أكثر الوسائل فاعليةً ضد التعصب؛ لذلك فإن أول خطوة لتعليم التسامح هي أن نعلم الناس ما هي حقوقهم وواجباتهم، وأن ندعم حماية حقوق وحريات الآخرين، والتأكيد على مساعدة المتعلم في تنمية قدراته من أجل مساعدته على اتخاذ القرار السليم والفكر المستقل، الذي يعتمد على التفكير الناقد العقلاني.

٢- نقل التراث الثقافي والطبيعي المحلي والعالمي وتضمينه في برامج التعليم المختلفة؛ لأن دمج التراث الثقافي المادي وغير المادي في التعليم سوف يعزز احترام التنوع وينمِّي الشعور بالترابط بين المجتمعات، مع العمل على تأكيد عوامل التأثير والتأثر التي نتجت عن التبادل الحضاري بين حضارات العالم على مدار تاريخ العالم كله حتى اليوم، وأن كل حضارة أخذت من الحضارات التي سبقتها وأضافت إليها؛ وبالتالي فهو إرث حضاري عام لا ينبغي أن يتفضل به فصيل على آخر، وهو ما عبَّرت عنه المستشرقة الألمانية (زيغريد هونكه) في كتابها الشهير "شمس العرب تسطع على الغرب"، بقولها: "بساط الحضارة بساط نسجته وتنسجه أيدٍ كثيرة، وكلها تهبه طاقتها وكلها تستحق الثناء والتقدير ".

٣- تضمين التراث الثقافي والحضاري المحلي والعالمي في مناهج التعليم المختلفة بدءًا من

مرحلة رياض الأطفال، حتى مرحلة الجامعة؛ لكي ينشأ المتعلم منذ الصغر وقد تفتحت عيناه على نماذج من التراث الثقافي بأنواعه كافة، مع الاهتمام بإلقاء الضوء على نماذج من تراث دول العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه بدون تفرقة أو تمييز، لكي يعي المتعلم بوحدة المصير الإنساني المشترك، ويدرك أن الحفاظ على هذا التراث مهمة مشتركة ينبغي تحقيقها في إطار من التعاون الدولي؛ مما يعمِّق لديه قيم التسامح وقبول التنوع الثقافي واحترام ثقافات بقية الشعوب وتقبُّلها.

٤- استحداث برامج في مرحلة الدراسات العليا بالجامعات لدراسة التراث الإنساني بأنواعه كافة، وكيفية إدارته والحفاظ عليه في إطار التنمية المستدامة، وفي إطار تبادل الخبرات بين دول العالم؛ خاصة الدول التي لها سجل متميز في الحفاظ على التراث وإدارته، والتي تطبق برامج في مرحلة الدراسات العليا تهتم بالتربية التراثية والتعاون الدولي، والتراث من أجل السلام.

٥- الاهتمام بتطوير برامج إعداد الطالب المعلم في كليات التربية بحيث يدرس الطالب بعض المقررات التي تتناول التربية التراثية، والتواصل الحضاري، وكيفية الحفاظ على التراث الإنساني، ومهارات التنقيب عنه وترميمه وحفظه وعرضه في المتاحف، ودراسة نُظُم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد، وتطبيقات تكنولوچيا التعليم الحديثة التي تعتمد على العالم الافتراضي، والواقع المُعزّز، والتصوير البانورامي ثلاثي الأبعاد.. وغيرها من التطبيقات الحديثة التي ينبغي أن يدرسها ضمن مقررات تقنيات التعليم، والعمل على الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذه المجالات.

٦- العمل على تضمين قيم التسامح وقبول الآخر والتعاون الدولي، والتربية من أجل السلام، والمُواطَنة الرقمية، وقيم الحفاظ على التراث الثقافي الإنسانى المادِّي وغير المادِّي، في مناهج التعليم المختلفة في المراحل الدراسية كافة؛ للعمل على نبذ التعصب والعنف والتمييز والتغلب على الانغلاق على الذات، والنظر بنظرة استعلائية إلى الآخرين، مع التأكيد على ممارسة السلوكيات التي تعكس تلك القيم؛ حتى لا تحدث هوَّة بين ما هو نظري وبين ما يدور على أرض الواقع من ممارسات.

٧- الاستفادة من تجربة مشروع المدارس المنتسبة إلى اليونسكو والتي تنتشر في ١٨٠ بلدًا على مستوى العالم، والتي تهدف إلى المساهمة في تحقيق الأمن والسلام والتعاون بين

الشعوب من خلال التربية والعلوم والثقافة؛ والعمل على تعزيز قيم العدالة والاحترام وحقوق الإنسان، وذلك من خلال تخطيط وتنفيذ برامج تسعى إلى تنمية مهارات حفظ التراث المحلي والوطني والعالمي، والعمل على تأكيد الهوية الوطنية، والاحترام المتبادل، والتفاعل الإيجابي بين ثقافات العالم المختلفة، وتعزيز الدعائم الأربع للتعلُّم للقرن الحادي والعشرين؛ وهي: تَعلَّم لتكون، تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، وتعلم للعيش معًا.

٨- تأكيد العلاقة الوثيقة بين التراث العالمي وثقافة السلام، فالتعلُّم وإلقاء الضوء على المواقع الثقافية التي وردت في قائمة التراث العالمي، تساعد المُتعلِّم على فهم الأوجه المختلفة للسلام والتعاون، وتُذكِّرنا بالإبداعات الرائعة التي تركها الإنسان عبر تاريخه الطويل، وأن قيم الحرية والعدالة والتفاهم والاحترام والصداقة والحب، قيم لا مفر منها لتحقيق السلام والتنمية للعالم ككل.

وقد عبَّر (رينيه سي، روميرو) منسق مشروع المدارس المنتسبة إلى اليونسكو عن هذا المعنى بقوله: "إن حركة ثقافة السلام شأنها شأن نهر عظيم، يتغذى من جداول متنوعة، من كل تقليد، ثقافة، لغة، ديانة، ومنظور سياسي، وهدفها عالم تعيش فيه هذه الثروة من الثقافة معًا في جوٍّ يتصف بالتفاهم المشترك بين الثقافات، والتسامح والتضامن".

٩- تشجيع تبادل الزيارات الثقافية بين شباب مصر وشباب مختلف دول العالم؛ لتكون فرصة لتبادل الخبرات والاطلاع على تراث وثقافات وآثار وقيم وعادات وتقاليد شعوب العالم المختلفة، من خلال تفعيل بروتوكولات التعاون الثقافي بين وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الثقافة، وبين نظرائهم في الدول الأخرى؛ لأن الاحتكاك المباشر بين الشباب سوف يُعمِّق قيم التسامح وقبول الآخر واحترام التنوع الثقافي، بدلًا من الاكتفاء بالكلام المنمَّق الذي تمتلئ به الكتب والخطب البلاغية.

١٠- إطلاع الطلبة والمعلمين على منشورات منظمة اليونسكو ومراكزها المختلفة، وعلى العديد من الأدلة التي قام بصياغتها بطريقة إجرائية عملية خبراءُ على مستوًى عالٍ من الكفاءة من مختلف دول العالم، والتي توضح كيفية نشر ثقافة السلام وقبول الآخر، والعمل على نشر التربية التراثية كمدخل مهم للتعاون الدولي والتسامح، والعمل على توفير تلك المطبوعات، ونشر المواقع والروابط الإلكترونية الخاصة بها لإتاحتها للمعلمين والطلبة. ومن هذه الأدلة

على سبيل المثال: (التراث الحي والتعليم) و(التراث العالمي في أيدٍ شابة).. وغيرها من المطبوعات والأدلة.

١١- تأكيد مفهوم التربية بالقدوة من خلال التركيز على التجارب التاريخية السابقة، التي تؤكد قيم التعاون والحوار وقبول الآخر والتسامح الديني والاجتماعي والثقافي، مع التأكيد على أن التسامح في الوقت الحالي أكثر ضرورةً من أي وقت مضى في ظل عولمة الاقتصاد، والزيادة المتسارعة في التحرك والاتصال، ووحدة المصير المشترك الذي أكَّدته جائحة فيروس كورونا التي يعاني منها في الوقت الحالي جميع دول العالم غنية وفقيرة على حد سواء، والتي أكدت بما لا يدع مجالًا للشك أهمية التعاون الدولي لمواجهة الأخطار والكوارث التي قد تهدد البشر على كوكب الأرض.

١٢- تأكيد مبدأ التعاون الدولي في الحفاظ على التراث العالمي؛ لأن البشرية قد أضاعت كثيرًا من تراثها بلا رجعة خلال القرون الماضية، كما شهدنا في الوقت الحالي ولا زلنا نشهد تدميرًا للكنوز الأثرية التي لا يمكن تعويضها نتيجة للحروب والصراعات المسلحة، مثل: ما حدث مؤخرًا في العراق وسوريا، بالإضافة إلى أخطار الكوارث الطبيعية، والفقر الشديد، والجهل والتعصب واللامبالاة وقلة الاهتمام والتقدير؛ لذا فإن الأمل معقود على جيل الشباب من المتعلمين الذين سيصبحون قريبًا قادة وصانعي قرارات المستقبل؛ للحفاظ على التراث، وترسيخ قيم التسامح والتعاون الدولى.

١٣- العمل على تنظيم الفعاليات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة للاحتفال باليوم العالمي للتسامح، واليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية؛ لنشر ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر بين عامة الناس.

مما سبق يتأكد لنا أن التربية والتعليم هي الملاذ الآمن الذي يمكن الاعتماد عليه في تعميق قيم التسامح وقبول الآخر، من خلال تبنِّي فكر تربوي مستنير يعتمد على تبصير المتعلم بعلاقة التراث العالمي كإرثٍ عالمي مشترك بين جميع دول العالم؛ خاصة مصر التي تتميز بالتنوع الحضاري والثقافي الضارب بجذوره في أعماق التاريخ؛ لذا يجدر بنا أن نعمل على تطوير برامج التعليم المختلفة في المراحل التعليمية كافةً، بما يتمشى مع مبادئ ثقافة السلام والتعاون الدولي والمُواطَنة العالمية، فالتراث العالمي لا يعترف بالحدود الموجودة بين الدول، فهو إرث عام بين جميع البشر، ولن نستطيع الحفاظ عليه وإدارته، إلا من خلال التسامح وإرساء قيم العدل والسلام

والصداقة، وقبول فكرة التنوع، ولنَدَعْ مائة زهرة تتفتح في عالمٍ مُشرِق ينتظره مستقبل أفضل في ظل التسامح والتعايُش السلمي.

المراجع

- زيغريد هونكه (١٩٦٣) شمس العرب تسطع على الغرب، دار صادر، بيروت.
- قاسم عبده قاسم (٢٠٠٣) التسامح. الدلالات والتاريخ، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
- محمد فتحي عوض الله (١٩٧١) أبو سمبل بين الصخر والإنسان، دار المعارف، القاهرة.
- مطبوعات الأمم المتحدة (١٩٩٢) إعلان مبادئ التسامح ، ترجمة، بهجت عبد الفتاح عبده، مجلة ديوجين، ع ١٧٦.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٩) التراث الحي والتعليم، منشورات اليونسكو.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠٠٩) التراث العالمي بين أيدٍ شابة. لنعرف ونهتم ونعمل. ملف مصادر تربوية للمعلمين، منشورات اليونسكو.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠٠٦) النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢م، منشورات اليونسكو.